

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارة

وعضوية القضاة السادة

هاني قاقيش، د. فؤاد الدرادكة، د. عيسى المومني، د. محمد الطراونة

المميز: شركة الشرق الأوسط ط للتأمين
وكيلاها المحاميان طارق حداد وفاطمة الجراح

المميز ضدهما: ١. علي محمد مطا غريق غريز
٢. ميرفت محمد علي العنانزة
وكيلهما المحامي زكي يوسف

بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق إربد في القضية رقم ٢٠١٢/١٤٩٢٤ تاريخ ٢٠١٢/١١/١١ والقاضي: (بقبول الاستئناف موضوعاً بشقه المتعلق بالمستأنفة ميرفت وفسخ القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق عجلون في القضية رقم ٢٠١٢/٣٦٦ فصل ٢٠١٢/٧/٢٦ بشقه المتعلق بها وبالوقت ذاته إلزام المدعى عليها بدفع مبلغ (١٢٠٠٠) دينار للمدعية ميرفت محمد علي العنانزة وتضمن المدعى عليها الرسوم والمصاريف ومبلغ (٧٥٠) ديناراً أتعاب محاماة عن مرحلتها التقاضي وفائدة قانونية تسري من تاريخ إقامة الدعوى وحتى السداد التام وبالوقت ذاته رد استئناف المستأنف علي محمود مطلق عنانزة موضوعاً وتأييد القرار المستأنف بشقه المتعلق به).

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي:

١. أخطأت المحكمة بالحكم للمدعية ميرفت بكامل مبلغ التعويض المترتب على المميّزة بموجب نظام التأمين الإلزامي، مخالفة بذلك طلبات المدعية في لائحة الدعوى والتي تضمنت المطالبة بحصتها الإرثية.
٢. أخطأت المحكمة بعدم تصديق قرار محكمة البداية، حيث إن المدعي علي محمود لا يحق له المطالبة بحصته من التعويض بمواجهة الشركة لسببين أنه مؤمن من الغير والثانية أنه متسبب بالحادثة وسائق المركبة المتسببة.
٣. أخطأت المحكمة عندما صدقت قرار البداية وردت استئناف المدعي علي دون أن تحكم للمستأنفة بأي أتعاب ورسوم عن مرحلتي التقاضي .
٤. أخطأت المحكمة بالحكم للمدعية بمبلغ (٧٥٠) ديناراً أتعاب محاماة عن مرحلتي التقاضي .

لهذه الأسباب طلب وكيل المميّزة قبول لائحة التمييز شكلاً ونقض القرار المميّز موضوعاً .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن المدعيين :

١. علي محمود مطلق غريز .

٢. ميرفت محمد علي عنانزة .

تقدما بدعواهما لدى محكمة بداية حقوق عجلون بمواجهة المدعي عليها شركة الشرق الأوسط للتأمين للمطالبة بمبلغ (١٢٠٠٠) دينار.

على سند من القول :

١. بتاريخ ٢٠١٠/٩/٨ تعرضت ابنه المدعيين (سبأ علي محمود غريز) إلى حادث دهس من قبل السيارة رقم ٣٨/٤٧٠٩٢ والعائدة ملكيتها للمدعي الأول والمؤمنة لدى المدعي عليها بموجب عقد تأمين ساري المفعول.
٢. أدى الحادث الذي تعرضت له ابنه المدعيين إلى وفاتها.
٣. نتيجة الحادث تشكلت القضية الجزائية رقم ٢٠١٠/٧٣٠ والصادر عن المحكمة العسكرية الثانية والقاضي بإدانة المدعي عليه الأول بجرم التسبب بالوفاة.
٤. لقد ترتب للمدعيين المبلغ المدعي به.
٥. طالب المدعيان المدعي عليها بالتعويض ولكنها تمنعت عن الدفع.

بنتيجة المحاكمة أصدرت محكمة البداية قرارها رقم ٢٠١٢/٣٦٦ تاريخ ٢٠١٢/٧/٢٦ والمتضمن إلزام المدعي عليها بدفع مبلغ ألفي دينار مع الرسوم والمصاريف ومبلغ مئة دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام.

لم يرض المدعيان بالقرار حيث استدعيا استئنافه وأصدرت محكمة استئناف إربد قرارها رقم ٢٠١٢/١٤٩٢٤ تاريخ ٢٠١٢/١١/١١ والمتضمن فسخ القرار المستأنف وبالوقت نفسه الوقت إلزام المدعي عليها بأن تدفع للمدعية ميرفت محمد العنانزة مبلغ (١٢٠٠٠) دينار مع الرسوم والمصاريف ومبلغ سبعمئة وخمسين ديناراً أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام عن مرحلتي النقاضي ورد استئناف المستأنف علي محمود عنانزة وتأييد القرار المستأنف بحقه.

لم ترض المستأنف ضدها (المدعي عليها) بالقرار حيث استدعت تمييزه وللأسباب الواردة في لائحة التمييز .

وللرد على أسباب التمييز:

وعن السببين الأول والثاني ومفادهما النعي على القرار المطعون فيه الخطأ من حيث فسخ قرار محكمة البداية والحكم بالمبلغ الوارد في قرار الاستئناف دون مراعاة حصة كل من المدعين في حجة حصر الإرث .

فإنه وبالرجوع للملف نجد إن المدعي علي محمود هو الذي قام بدهس ابنته سباً حيث تسبب بوفاتها وإن ما توصلت إليه محكمة الاستئناف من عدم استحقاقه لأي تعويض (حيث إنه ليس من الغير) واقع في محله، أما بالنسبة للمدعية ميرفت العنانزة فإنها تستحق التعويض على اعتبار أنها من الغير .

أما مقدار ما تستحقه المدعية من تعويض فإن ذلك تحدده الخبرة على ألا يزيد على السقف المحدد في نظام التأمين الإلزامي رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠١.

وأما ما توصلت إليه محكمة الاستئناف من ضرورة دفع مبلغ الاثني عشر ألف دينار قيمة التأمين للمدعية ميرفت دون إجراء الخبرة لتقدير ما لحق بها من ضرر هو قرار غير دقيق وغير قائم على أساس سليم.

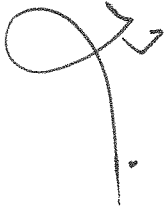
وإنه ورغم أن وكيل المدعين لم يطلب إجراء الخبرة الفنية لبيان قيمة التعويض عن الضرر الذي تستحقه المدعية ميرفت فإن على المحكمة والحالة هذه استعمال الصلاحيات المنوطة بها قانوناً وإجراء الخبرة لبيان التعويض الذي تستحقه المدعية عما لحق بها من ضرر مادي ومعنوي على ألا يزيد على الحد الأقصى المحدد في نظام التأمين الإلزامي (ونشير في هذا الخصوص إلى قرار الهيئة العامة لمحكمة التمييز رقم ٢٠١٢/٢٤٤٩ تاريخ ٢٠١٢/٢٠١٢/٢٠ وقرار الهيئة العامة رقم ٢٠١١/٤٤٨١ تاريخ ٢٠١٣/١/٢٢.

وعليه فإن هذين السببين يردان على القرار المطعون فيه .

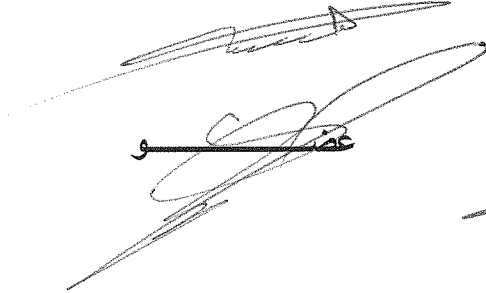
لهذا ودون حاجة لبحث باقي أسباب التمييز نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني .

قراراً صدر بتاريخ ٧ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ١٧/٤/٢٠١٣ م

القاضي المترئس

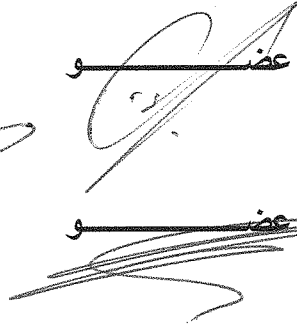


عضو



عضو

عضو



عضو

رئيس الديوان

دقق / ف ع

